أعلن إدانته الشديدة لنشر أية رسوم مسيئة للنبي الكريم..الوزاري الخليجي:

إدانة الاتهامات السويدية الباطلة وتدخلها في الشؤون الداخلية للسعودية

إدانة الأعمال الإجرامية الوحشية والبشعة التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية

الرياض –واس

صدر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أمس البيان الصحفي للدورة ١٣٤ لأصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية بدول المجلس ، وفيما يلي نص البيان :

عقد المجلس الوزاري دورته الرابعة والثلاثين بعد المائة، يوم الخميس ٢١ جمادى الأولى ١٤٣٦هـ الموافق ١٢ مارس ٢٠١٥م، برئاسة معالي الدكتور خالد بن محمد العطية، وزير الخارجية بدولة قطر، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، وبمشاركة أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية الدول الأعضاء ، ومعالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني ، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ورفع المجلس الوزاري إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ، ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ، وإلى الأسرة المالكة الكريمة وإلى الشعب السعودي العزيز ، وإلى الأمتين العربية والإسلامية ، أحر التعازي بوفاة المغفور له ، بإذن الله تعالى ، خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ، تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جنانه.

وسائلاً الله العظيم أن يوفق خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد وأن يمدهم بعونه وتوفيقه ، إنه سميع مجيب.

و أعرب المجلس الوزاري عن إدانته الشديدة لنشر أية رسوم مسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم ، معتبرا ذلك إساءة لمشاعر المسلمين كافة وتعبيرا صارخا عن الكراهية ، وشكلا من أشكال التمييز العنصري.

أدان المجلس الوزاري اتهامات وزيرة خارجية السويد الباطلة للمملكة العربية السعودية، معتبرا تلك الاتهامات تدخلا مرفوضا في الشؤون الداخلية للمملكة يتعارض مع جميع المواثيق والأعراف الدولية.

واستعرض المجلس الوزاري مستجدات العمل المشترك. وبحث تطورات عدد من القضايا السياسية إقليميا ودوليا ، وذلك على النحو التالي :

مكافحة الإرهاب :

١. أكد المجلس الوزاري رفضه التام للاتهامات الباطلة التي توجه لبعض دول المجلس لدعمها للإرهاب ، مجددا التأكيد على المواقف الثابتة لدول المجلس بنبذ الإرهاب والتطرف ، بكافة أشكاله وصوره ، ومهما كانت دوافعه ومبرراته ، وأيا كان مصدره، وتجفيف مصادر تمويله. وأكد التزام دول المجلس بمحاربة الفكر الذي تقوم عليه الجماعات الإرهابية وتتغذى منه، باعتبار أن الإسلام بريء منه . كما أكد أن التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب من أسس سياسة دول المجلس الداخلية والخارجية ، مشددا على وقوف دول المجلس ضد التهديدات الإرهابية التي تواجه المنطقة والعالم، ضمانا للأمن والاستقرار والسلام.

٢. رحب المجلس الوزاري بنتائج اللجنة التنفيذية لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي (١٥ فبراير ٢٠١٥م جدة) ، والمؤتمر العالمي لمكافحة الإرهاب ، الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي (٢٢ فبراير ٢٠١٥م مكة المكرمة) ومؤتمر القمة العالمية الأولى حول مكافحة التطرف العنيف (واشنطن فبراير ٢٠١٥م) ، التي تأتي تعزيزا للتعاون الدولي والإقليمي والثنائي بين دول العالم ، مطالبا بضرورة تضافر الجهود الدولية والتنسيق الأمني والعسكري لمواجهة التطرف والإرهاب بكل حزم وقوة.

٣. رحب المجلس الوزاري بقرار مجلس الأمن رقم ٢١٩٩ (فبراير ٢٠١٥م) ، الذي صدر بالإجماع تحت الفصل السابع ، القاضي بتجفيف منابع تمويل الإرهاب وتشديد الرقابة على المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين .

٤. أدان المجلس الوزاري الأعمال الإجرامية الوحشية والبشعة التي ترتكبها كافة التنظيمات الإرهابية ، بمختلف أطيافها ، بما فيها تنظيم داعش الإرهابي ضد الأبرياء، معتبرا أن تصاعد العنف والجرائم الإرهابية يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

الجانب السياسي :

الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية المتحدة :

٥. جدد المجلس الوزاري التأكيد على مواقفه الثابتة الرافضة لاستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة للإمارات العربية المتحدة، والتي شددت عليها كافة البيانات السابقة، وأكد المجلس الوزاري في هذا الخصوص على التالي :

- دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة.
- اعتبار أن أية قرارات أو ممارساتٍ أو أعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاث باطلة ولاغية ولا تغير شيئا من الحقائق التاريخية والقانونية التي تجمع على حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث.
- دعوة جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

العلاقات مع إيران:

٦. أكد المجلس الوزاري مجدداً على أهمية علاقات التعاون بين دول المجلس وجمهورية إيران الإسلامية على أسس ومبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، واحترام سيادة دول المنطقة، والامتناع عن استخدام القوة، أو التهديد بها.

البرنامج النووي الإيراني:

٧. أكد المجلس الوزاري على أهمية جعل منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط منطقةٍ خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل ، بما فيها الأسلحة النووية، مؤكداً على حق كافة الدول للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

دعم سيادة واستقلال ووحدة أراضي العراق وإيجاد حل سياسي للأزمة السورية

٨. تابع المجلس الوزاري المفاوضات الجارية بين مجموعة دول (٥ + ١) وجمهورية إيران الإسلامية بشأن برنامجها النووي ، وما تم التوصل إليه من تحديد نهاية مارس ٢٠١٥م للتوصل إلى إطار سياسي ، ونهاية يونيو ٢٠١٥م لحل نهائي ، معربا عن أمله أن يؤدي ذلك إلى اتفاق سياسي يضمن سلمية البرنامج النووي الإيراني، ويأخذ بعين الاعتبار المشاغل البيئية لدول المجلس.

الوضع العربي الراهن:

سـوريا:

٩. عبر المجلس الوزاري عن أمله في أن تؤدي الجهود المبذولة ، على كافة الصعد ، لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية ، وتشكيل حكومة انتقالية ذات صلاحية تنفيذية كاملة ، وفقا لبيان جنيف١ (يونيو ٢٠١٢م) ، وبما يحقق أمن واستقرار ووحدة سوريا ، ويلبي تطلعات الشعب السوري الشقيق .

١٠. أكد المجلس الوزاري على ضرورة الحفاظ على سيادة واستقلال سوريا وخروج كافة القوات الأجنبية من الأراضي السورية .

١١. أعرب المجلس الوزاري عن بالغ قلقه من تدهور الأوضاع الإنسانية في سوريا، واستمرار نظام الأسد في عمليات القصف والقتل ، منوهاً بالمساعدات الإنسانية التي تقدمها دول المجلس للشعب السوري الشقيق، في ظل الظروف الإنسانية الصعبة التي يعيشها ، داعيا الدول المانحة إلى سرعة الوفاء بتعهداتها . ورحب المجلس باستضافة دولة الكويت للمؤتمر الدولي الثالث لدعم الوضع الإنساني في سوريا . وأكد على ضرورة تفعيل قرار مجلس الأمن رقم ٢١٦٥/٢٠١٤ ، المتضمن تيسير وصول أعمال الإغاثة والمساعدات الإنسانية لجميع المناطق المحاصرة والمتضررين من المدنيين .

الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وتطورات النزاع العربي ـ الإسرائيلي:

١٢. أكد المجلس الوزاري أن السلام الشامل والعادل والدائم لا يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، طبقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

١٣. أعرب المجلس الوزاري عن دعمه لإعادة طرح مشروع عربي جديد أمام مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإيجاد تسوية نهائية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ، معبرا عن تقديره للجهود التي بذلها الوفد الوزاري العربي ، والأمين العام للجامعة العربية ، لحشد التأييد الدولي لمشروع القرار العربي أمام مجلس الأمن.

١٤. عبر المجلس الوزاري عن تأييده للمساعي والإجراءات التي قامت بها دولة فلسطين للانضمام إلى المؤسسات والمواثيق والمعاهدات والبروتوكولات الدولية.

الشأن اليمني :

١٥. تأكيدا على التزام دول المجلس بأمن واستقرار اليمن ودعماً للشرعية المتمثلة في فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي ، واستكمال العملية السياسية وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، أعرب المجلس الوزاري عن اعتزازه بموافقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ، وإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس ، حفظهم الله ورعاهم ، على طلب فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي بعقد مؤتمر بشأن اليمن تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون بالرياض ، وذلك وفقا للأهداف التي حددها خطاب فخامته إلى خادم الحرمين الشريفين ، حفظه الله ، وهي "المحافظة على أمن واستقرار اليمن وفي إطار التمسك بالشرعية ورفض الانقلاب عليها ، وعدم التعامل مع ما يسمى بالإعلان الدستوري ورفض شرعنته ، وإعادة الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الدولة ، وعودة الدولة لبسط سلطتها على كافة الأراضي اليمنية ، والخروج باليمن إلى بر الأمان بما يكفل عودة الأمور إلى نصابها ، وأن تستأنف العملية السياسية وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني، وأن لا تصبح اليمن مقرا للمنظمات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة ومرتعا لها." ، ودعا المجلس الوزاري كافة المكونات السياسية اليمنية إلى سرعة الاستجابة لطلب فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي .

١٦. كما ثمن المجلس الوزاري ترحيب مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية (٩ – ١٠ مارس ٢٠١٥م)، بعقد هذا المؤتمر.

١٧. أكد المجلس الوزاري على ما ورد في بياناته الصادرة عن اجتماعه الاستثنائي في (٢١ يناير ٢٠١٥. ٧ فبراير ٢٠١٥م. ١٤ فبراير ٢٠١٥)، بشأن الأوضاع الخطيرة في الجمهورية اليمنية، واستعرض قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٠١ في (١٥ فبراير ٢٠١٥م)، وبيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي "على المستوى الوزاري" (١٥ فبراير ٢٠١٥ جدة) ، وبيان البرلمان العربي في ١٧ فبراير ٢٠١٥م .

١٨. رحب بخروج فخامة الرئيس إلى عدن وممارسته مهامه الدستورية ، معتبرا ذلك تأكيدا للشرعية ، داعيا أبناء الشعب اليمني الشقيق الى الالتفاف حول فخامته في كل ما يحقق أمن اليمن واستقراره ووحدته.

١٩. نوه المجلس الوزاري بزيارة معالي الأمين العام لمجلس التعاون وكافة سفراء دول المجلس في اليمن إلى عدن ، ولقائهم فخامة الرئيس ، واستئناف سفارات دول المجلس لعملها من عدن ، معتبرا ذلك تأكيدا على التزام دول المجلس بدعم الشرعية والعملية السياسية.

الشأن العراقي:

٢٠. تابع المجلس الوزاري المستجدات السياسية والأمنية في العراق الشقيق، مؤكدا دعمه لسيادة واستقلال ووحدة أراضي العراق. وشدد المجلس الوزاري على استمرار دعم ومساهمة دول المجلس في جهود التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في العراق.

وفي هذا الشأن أكد المجلس دعمه لبيان وزارة الخارجية العراقية الذي عبرت فيه عن استنكارها للتصريحات الإيرانية وأكدت فيه أن العراق دولة ذات سيادة يحكمها أبناؤها ولن يسمح بالتدخل في شؤونه الداخلية أو المساس بسيادته الوطنية.

٢١. أعرب المجلس الوزاري عن ترحيبه بالجهود المبذولة لتعزيز الشراكة الوطنية ، وبما يحفظ أمن واستقرار ووحدة العراق.

٢٢. أدان المجلس الوزاري قيام الجماعات المتطرفة والإرهابية بالعبث بمحتويات المتحف الوطني في الموصل ، معتبرا ذلك تدميرا لتراث إنساني عريق ، داعيا لاتخاذ إجراءات دولية رادعة تجاه من يقوم بهذه الاعتداءات الإجرامية.

٢٣. أكد المجلس الوزاري مجدداً دعمه لقرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٣/٢١٠٧ ، الذي قرر بالإجماع إحالة ملف الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية إلى بعثة الأمم المتحدة UNAMI لمتابعة هذا الملف ، آملا مواصلة الحكومة العراقية جهودها وتعاونها مع دولة الكويت والمجتمع الدولي في هذا الشأن.

الشأن الليبي :

٢٤. أعرب المجلس الوزاري عن قلقه من تزايد أعمال العنف والإرهاب الذي يهدد أمن واستقرار ووحدة ليبيا . وأكد مجددا دعمه للبرلمان المنتخب وللحكومة الشرعية ، معربا عن مساندته لجهود الأمم المتحدة لاستئناف الحوار الوطني الشامل بين مكونات الشعب الليبي، داعيا كافة أطياف الشعب الليبي إلى تحمل مسؤولياته الوطنية ومواصلة الحوار لإيجاد حل ينهي حالة الانقسام.

صدر في مدينة الرياض

الخميس ٢١ جمادى الأولى ١٤٣٦هـ الموافق ١٢ مارس ٢٠١٥م

العطية: تطورات الأوضاع في اليمن حظيت بأهمية بالغة

الزياني: مؤتمر الحوار اليمني الذي سيعقد في الرياض لم يحدد له موعد

الرياض –واس

عقد معالي وزير خارجية دولة قطر الدكتور خالد بن محمد العطية رئيس الدورة الـ ١٣٤ للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي أمس مؤتمرًا صحفيا مشتركا مع معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، عقب اختتام اجتماع الدورة الـ ١٣٤ للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي ، بمطار قاعدة الرياض الجوية.

وأوضح معالي وزير الخارجية بدولة قطر في كلمة استهل بها المؤتمر أن الاجتماع تناول متابعة تنفيذ القرارات والتوجيهات الحكيمة لقادة دول مجلس التعاون التي تم اتخاذها في قمة الدوحة لتعزيز مسيرة العمل المشترك بين دول مجلس التعاون وترسيخ أسس التعاون القائم بين دول المجلس في مختلف المجالات بالإضافة إلى العديد من الموضوعات المتعلقة بالأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة.

وقال معاليه : " إن تطورات الأوضاع في اليمن حظيت بأهمية بالغة من قبل أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مثمنين قرار خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود باستضافة المملكة للحوار اليمني" .

وأفاد أن القضية الفلسطينية من بين أولويات الموضوعات التي تم بحثها في الاجتماع في ضل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والانتهاكات التي يقترفها في حق الشعب الفلسطيني والأماكن المقدسة والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفق مقررات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية .

وبين أن الاجتماع ناقش الأزمة السورية وتم التأكيد على موقف دول المجلس الثابت بالوقوف إلى جانب الشعب السوري سياسيا وماديا حتى تتحقق مطالبه ، مبيناً أن الاجتماع ناقش الأوضاع في ليبيا حيث تم التأكيد على أهمية الحفاظ على أمنها واستقرارها ووحدة أراضيها وإنهاء العنف الدائر والعمل على إيجاد حل سياسي يلبي طموحات الشعب ودعم دول المجلس للحوار الليبي تحت رعاية الأمم المتحدة .

وأبان أن الاجتماع بحث ظاهرة الإرهاب وتم التأكيد على موقف دول المجلس الرافضة للإرهاب بجميع إشكاله وصوره وأيا كانت صوره ومسبباته ، والعمل الجاد على معالجة الأسباب الحقيقية دون الولوج إلى الحلول الجزئية، مشيرا إلى أن الاجتماع تناول الأوضاع في العرق والتأكيد على دعم الشعب العراقي في مواجهة الإرهاب حتى يتحقق استقراره وسيادته .

من جهته أوضح معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني أن الاجتماع اتخذ العديد من القرارات المهمة التي من شأنها أن تعزز العمل الخليجي المشترك في مختلف المجالات، مبينا أن المجلس الوزاري اطلع على تقرير الأمانة العامة بشأن الأنشطة والفعاليات التي شاركت فيها أو نظمتها الأمانة العامة خلال الأشهر الـ ٣ الماضية ، كما أطلع المجلس على تقرير مفصل بشأن المفاوضات والحوارات الإستراتيجية القائمة بين مجلس التعاون وعدد من الدول والتكتلات الدولية، مشيرا إلى أن المجلس الوزاري وافق على تقديم الدعم لدول المجلس التي قررت الترشح لعدد من المناصب الدولية .

وحول المؤتمر المزمع عقده في مدينة الرياض الذي يأتي تحت مضلة الأمانة العامة لمجلس التعاون بناءً على الطلب المقدم من فخامة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – أفاد معاليه أن المؤتمر يستند إلى عدة أهداف وهي المحافظة على أمن واستقرار اليمن وفي إطار التمسك بالشرعية ورفض الانقلاب، وعدم التعامل مع ما يسمى الإعلان الدستوري ورفض شرعيته، وإعادة الأسلحة والمعدات العسكرية للدولة، وعودة الدولة لفرض سلطتها على جميع الأراضي اليمنية، والخروج باليمن من المأزق إلى بر الأمان.

بعد ذلك أجاب وزير الخارجية القطري والأمين العام لمجلس التعاون على أسئلة الصحفيين حيث أكد وزير الخارجية القطري أن ما جاء على لسان وزارة الخارجية العراقية أن العراق لا يقبل التدخل من أي طرف كان في شؤونه وهذا ما تنتهجه دول مجلس التعاون الخليجي .

وفي شأن مؤتمر الحوار اليمني الذي سيعقد في مدينة الرياض أفاد بأنها دعوة للجميع لم تستثن أحداً، ومن كان لديه صادق النوايا في الوصول إلى حل يؤدي إلى استقرار اليمن فمن المصلحة حضور الجميع، متمنيًا من الجميع المشاركة للخروج إلى بر الأمان .

وبين معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن مؤتمر الحوار اليمني الذي سيعقد في الرياض لم يحدد له موعد.

وفي شأن الإرهاب قال الدكتور العطية : " إن موقف دول مجلس التعاون الخليجي واضح وصريح في شأن مكافحة الإرهاب ولا نتمنى لأي دولة عربية أن تتمدد فيها هذه الظاهرة " .

وحول البرنامج النووي الإيراني أوضح أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تتفاوض في شأن البرنامج النووي، مبيناً أن الذي يتفاوض فيه دول ٥ + ١ ، مؤكدا أن موقف دول مجلس التعاون واضح وهو الحق للكل استخدام التقنية النووية للأغراض السلمية وهذا حق، ونحن مع منطقة شرق أوسط خالية من أي سلاح نووي أو سلاح دمار شامل .

أكثر من ألف طالبة يحضرن اليوم التعريفي بجامعة دار الحكمة

جدة – بخيت ال طالع الزهراني

قام مكتب القبول والتسجيل بجامعة دار الحكمة بجدة بدعوة عدد كبير من المدارس الأهلية والحكومية والعالمية في المنطقة الغربية لحضور يومها التعريفي السنوي كجزء من خطة قبول الطالبات للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦. حيث اسقبلت الجامعة حوالي خمسة وأربعين مدرسة ومايقارب ألف وستمائة طالبة خلال يومي الأربعاء والخميس الموافق ٦ و٧ جمادى الأولى ، ١٤٣٦هـ.

عبرت الدكتورة سناء عسكول وكيلة شؤون الطالبات في جامعة دار الحكمة قائلة : "تميّزت جامعة دار الحكمة ببرامج ونشاطات لا منهجية متنوعة وثرية تهدف إلى تنمية وصقل شخصية الطالبة لتصبح الخريجة الراعية الرائدة القائدة .

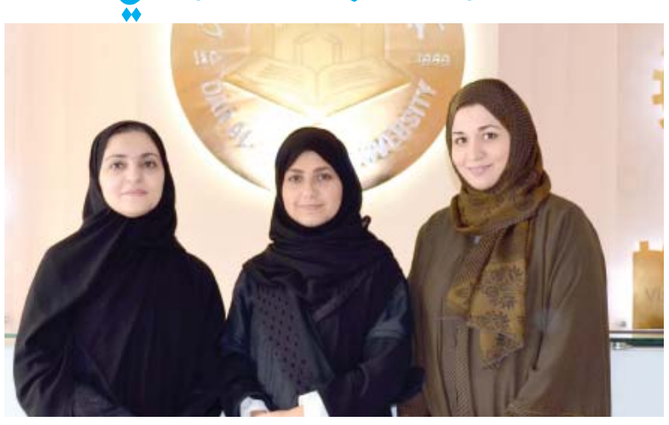

هذا وقد قامت الطالبات بالاطلاع على العديد من الفرص المتميزة لمواصلة التعليم العالي في مجالات مختارة وواعدة من التخصصات. تضمن البرنامج عرض لمختلف البرامج التعليمية التي توفرها جامعة دار الحكمة، وتعرفت الطالبات على خطوات التقديم للجامعة وأجابت المسؤولات عن جميع تسؤولات الطالبات خلال اللقاء.

واكدت الأستاذة هوازن بكر مديرة قسم القبول والتسجيل بالجامعة على أهمية إرشاد وتوجيه الطالبات في المرحلة الثانوية

وفي نهاية البرنامج، تم إجراء سحب على جوائز وهدايا قيمة فازت بها عدد من الطالبات من عدة مدارس ، وبعد انتهاء اليوم التعريفي غردت إحدى الطالبات قائلة : "دار الحكمة جامعة بمعنى الكلمة، جميلة وتدفعك لطموحك الذي تتمناه." B٣.

معهد التقنيات الصناعية بجدة يواصل القبول لخريجي الثانوية

جدة – غفران إبراهيم

يواصل المعهد العالي للتقنيات الورقية والصناعية بجدة أحد معاهد الشراكات الإستراتيجية بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني" القبول لبرنامج التدريب المرتبط بالتوظيف للفصل التدريبي الحالي". أوضح ذلك الرئيس التنفيذي للمعهد المهندس علي بن أحمد بامساعد مشيرا إلى أن المعهد الذي يقع على شارع التلفزيون بجوار كلية الاتصالات بجدة يمنح الدبلوم العالي مستهدفاً سد حاجة هذا المجال من الشباب السعودي بحيث يتم توجيههم إلى الشركات الرائدة في مجال الصناعات التحويلية من تاريخ التحاقهم بالمعهد ، فيما يمنح المتدرب خلال التدريب مكافأة مالية قدرها ٣٠٠٠ ريال إضافة إلى التأمين الطبي الشامل كما يحصل المتدرب بعد تخرجه على راتب لا يقل عن ٦٠٠٠ ريال شهرياً.